الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات التمويل والبنوك

عنوان الموضوع:

التقنيات البنكية المستعملة في تمويل المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة - القرض الشعبي الجزائري (CPA) -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبين:

- جمعي وسيل
- عبد اللاوي مروان

تحت إشراف الأستاذ:

أ. يحياوي عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن بار أمحمد	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
يحياوي عمر	أستاذ مساعد	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
برو هشام	أستاذ مساعد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

قال الله تعالى: (لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) سورة إبراهيم

الآيـــة "07".

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا الذي كان له الفضل وعطاءه كريما وحده لأنه سهل لنا المبتغى

وأعاننا على إتمام هذا العمل الذي نسأله

أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل

والمشرف علينا : بحياوي عمر.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل: لقليطي الأخضر

والذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتنا بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمسيلة.

وإلى دفعة 2017/2016 ولكل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى عمال و إداريي

قسم العلوم الاقتصادية.

إهـــداء

الحمد لله ومهما حمدناه لن نستوفي في حدود الصلاة والسلام على خير المرسلين نهدي ثمرة جهدنا هذا العمل المتواضع

إلى من يحمل صدارة إهدائي وطني الغالي الجزائر

إلى من اشتروا راحتنا وسعادتنا بتعبهم وشقائهم إلى أغلى اسم نطقت به ألسنتنا

" أمهاتنا "

إلى من كان لنا بمثابة الشمعة التي تحترق لتنير طريق دربنا إلى نعم المثل ونعم القدوة

" آبائنا "

لكما يا أغلى ما أملك في الحياة الوالدين الكريمين

إلى الذي وجهنا عند الخطأ وشجعنا عند الصواب ولم يبخل بشيء

الأستاذ "قليطي الأخضر"

إلى كل أفراد عائلتي بدون استثناء

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء وكل من أعرفهم من قريب أو بعيد

إلى أعز الأصدقاء والصديقات

إلى أغلى الإخوة والأخوات

إلى جميع أصدقاء الجامعة

جمعي وسيل

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات...تتبعثر الاحرف وصعباً أن يحاول تجميعها في سطور...
إلى من أرضعتني الحب والحنان الى رمز الحب ...إلى القلب الناصع الى ملاكي في الحياة ...إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها شفاء جراحي.....**إلى أُمي الغالية**

إلى من علمني العطاء بدون انتظار...الى من أحمل اسمه بكل افتخار ...أرجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمار ما زرعت بعد طول انتظار.....**إلى أبي العزيز**

إلى من يضيئون لي الطريق ويساندوني ...إلى ذوي القلوب الطاهرة والنفوس البريئة .....**إخوتي الاحباء**

إلى من علمتني الحب .. إلى معنى الحنان والتفاني ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود.....**زوجتي الحنونة**

إلى من حمل أقدس رسالة... إلى من مهد لنا طريق العلم والمعرفة ... إلى كل من أفادني بحرف علم ..... **أساتذتي الكرام**.....وخاصتاً أُستاذي **لقليطي الأخضر**

... إلى كل العائلة...
... إلى كل الأقارب...
... إلى كل الأصدقاء...
... إلى كل الزملاء طلبة الماستر...
... إلى من نسيته أناملي وتذكره قلبي...
...إلى كل طالب علم...

مروان

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الاهداء	II
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
مقدمة عامة	ب
الفصل الأول :اطار نظري حول البنـــوك والتمويـــــل البنـــكي	
تمهيد:	2
المبحث الأول: عموميات حول البنوك والتمويل البنكي	3
المطلب الأول: تعريف البنوك	3
المطلب الثاني: وظائف البنوك وأهميتها	4
المطلب الثالث: مفهوم التمويل ومبادئه	11
المطلب الرابع: أشكال التمويل ومراحله	13
المبحث الثاني: هيكل التمويل، الإجراءات، المخاطر وطرق الوقاية	15
المطلب الأول: الهيكل التمويلي الأمثل وخصائه	15
المطلب الثاني: إجراءات منح التمويل	16
المطلب الثالث: مخاطر التمويل البنكي	17
المطلب الرابع: طرق الوقاية من مخاطر التمويل البنكي	18
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: دراسة حالة – القرض الشعبي الجزائري (CPA) –	
تمهيد:	25
المبحث الأول: لمحة عن القرض الشعبي الجزائري	26
المطلب الأول: نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري	27
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونشاطات القرض الشعبي الجزائري	29
المطلب الثالث: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة	30
المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استثماري	35

الفهرس

المطلب الأول: طلب قرض	35
المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية و المالية لمشرع المؤسسة طالبة القرض	38
المطلب الثالث: متابعة وتحصيل القرض	51
خلاصة الفصل الثاني	54
خاتمة عامة	56
قائمة المصادر والمراجع.	60
الملاحق	63

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
01	الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة	40
02	اهتلاك القرض	41
03	الميزانية الافتتاحية	42
04	جدول حسابات النتائج للسنوات الخمس	43
05	هيكل الاستثمار	44
06	الهيكلة المالية	45
07	النسب المالية	45
08	أهم المؤشرات المالية	46
09	الخزينة	46

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة	31

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر القطاع الاقتصادي البنكي في أي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، وهذا القطاع من أهم النشاطات في أي اقتصاد.

وفي ظل هذه التطورات برز النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين وخاصة المؤسسات أو الأفراد الذين يحتاجون إلى أموال من أجل تغطية احتياجاتهم التمويلية، وهذه التحولات والتطورات كبيرة من الناحية الاقتصادية مما أدى إلى الاهتمام بشكل كبير بالبنوك التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية.

ومن أجل تحقيق ذلك يقوم البنك بوضع سياسة اقراضية وفقا لإجراءات ومعايير محكمة، وكذلك قيامه بالدراسة لملف القرض لتفادي أي خطر متوقع.

فالبنك إذا لا يكتفي بجمع الأموال فقط بل يهتم بالبحث عن طرق استخدامها.

1- الاشكالية

وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نتساءل عن:

مدى فعالية التقنيات التي يعتمد عليها البنك في تمويل المؤسسات الاقتصادية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية بصورة واضحة وصحيحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الدور الذي تلعبه البنوك في تطوير الاقتصاد ؟
- ماهي المعايير التي تعتمد عليها البنوك في قبول أو رفض طلب القرض ؟
- ماهي الطرق المستعملة لتجنب مخاطر القروض؟ وهل تعتبر الضمانات من وسائل الحد منها ؟
- ماهي التقنيات التي يعتمد عليها بنك القرض الشعبي الجزائري في منح قرض استثماري وتسييره ؟

2- الفرضيات

تم وضع الفرضيات التالية كإجابة مبدئية لهذه التساؤلات:

- تلعب البنوك دورا هاما في تنمية وتطوير اقتصاد بلد ما من خلال مسايرة السياسة الاقتصادية لهذا البلد عن طريق القروض المتنوعة التي تمنحها.
- المعايير المعتمدة من طرف البنك في منح القروض والضمانات التي تشترطها لتجنب المخاطر وغيرها... تتمثل في السياسة الاقراضية المحكمة التي تتبعها.
- تخضع عملية منح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري لدراسة دقيقة ومحكمة بما يتماشى وخدمة الاقتصاد وتنمية البنك.

3- أهداف البحث:

إن الأهداف التي نتطلع الوصول إليها من خلال هذا البحث هي:

- ✓ إعطاء نظرة شاملة على مختلف البنوك والتقنيات التي تستعملها.
- ✓ توضيح عملية التمويل التي تهدف إلى تحريك المؤسسات الاقتصادية وكذا تشغيلها.
- ✓ قياس وتقويم وإدارة احتمال وقوع المخاطر وعلاقتها بما يتحقق من عائدات.
- ✓ كسب الخبرة في الميدان العلمي من خلال الدراسة بمثل هذه المواضيع والمراجع.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على البنوك وكيفية تمويلها للمؤسسات، وبالتالي تحريك وتفعيل الدورة الاقتصادية، بالإضافة إلى معرفة الكيفية التي يتحصل عليها طالب القرض على القرض وكيفية التقليل من المخاطر التي يتعرض لها.

5- أسباب اختيار الموضوع:

سبب شخصي:

- يدخل الموضوع ضمن تخصص الدراسة.
- الميول الشخصي للموضوع وأملنا في العمل في ميدان البنوك.
- معرفة الإجراءات والتقنيات التي تتخذها البنوك في تمويل المؤسسات.

سبب موضوعي:

توضيح أعمال البنوك وذلك للوصول إلى التقنيات والشروط التي يتخذها هذا الأخير في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

6- المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل النظري واستعملنا المنهج التحليلي لدراسة الحالة في الفصل التطبيقي، واعتمدنا في جمع البيانات والمعلومات والكتب والمراجع المختلفة.

7- صعوبات الدراسة:

صادفنا جملة من الصعوبات منها صعوبة الحصول على المعلومات في الدراسة التطبيقية.

8- تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم البحث الى فصلين، فصل نظري وفصل دراسة حالة، فيما يتعلق بالفصل النظري فقد حاولنا اعطاء تقديم عام حول البنوك والتمويل البنكي ومكانته في المؤسسة الاقتصادية، أما الفصل الثاني (دراسة الحالة) حاولنا مقابلة ما هو نظري سلفا بالجانب العلمي.

الفصل الأول

البنوك والتمويل البنكي

تمهيـــــد:

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي، ورغم تطور طرق التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعا، وهذا من خلال طلب المؤسسات لكافة أنواع القروض ولهذا تسهر هذه البنوك على وضع سياسة ائتمانية تحدد فيها الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنوك.

يتمثل هذا الفصل في مفاهيم حول البنوك والتمويل البنكي وفق مبحثين، حيث يتضمن المبحث الأول عموميات حول البنوك نتناول فيه تعريف البنوك والوظائف التي تمارسها أما المبحث الثاني فيتمثل في ماهية التمويل البنكي، مفهوم التمويل وخصائصه.

المبحث الأول :عموميات حول البنوك والتمويل البنكي

كلمة bank ، banque أصلها هو الكلمة الايطالية بانكو Banco وتعني مصطبة Banc، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

المطلب الأول : تعريف البنوك:

البنك يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجاتهم وبذلك يكون مدينا لهم بقيمتها، ويعيد تقديمها لآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها وبذلك يكون دائنا لهؤلاء الآخرين بقيمتها.

وبعبارة أخرى فان الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الناس الذين أودعوها لديه أي ديون الناس بذمته، وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال لآخرين، يكون قد تاجر بما لا يملكه، أي تاجر بما مدين به وهكذا فإن البنك يتاجر بالديون.

البنك إذا وباختصار يستلم ويسلم الأموال و يستفيد من ذلك طبعا كما سنرى فيما بعد.

يعرف البنك أنه منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو مؤسسات الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[1]

ويعرف كذلك بأنه المؤسسة التي تقبل ديونها ممثلة في الودائع المودعة طرفها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع، أي تتمتع ودائعها بقبول عام في الوفاء تقريبا.
وبالرغم من أن التعريف الشائع للبنك يعد قبول الودائع ومنح القروض إلا أننا سنلاحظ أن بعض البنوك لا تقبل ودائع تحت الطلب مثل البنوك الصناعية ولكنها بالرغم من ذلك تعتبر

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008،ص ص24-25.

بنوكا، ومن ناحية أخرى فنجد أن بعض البنوك لا تمنح قروضا كعمل رئيسي ، وبالرغم من ذلك يطلق عليها بنوكا مثل البنوك الإسلامية وبعض بنوك الاستثمار[1].

إن البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات أو حاجات متقابلة مختلفة يقوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها، أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل ولقاء ربح مناسب.

إذن البنك وسيط، والنشاط البنكي يفترض وجود طرفين ، والهدف هو الخدمة وبالتالي طبعا الحصول على أرباح لقاء الوساطة ، والخدمة وهذا هو الأصل.

والطرفان راضيان عن الوساطة لأن كلفتها أقل بكثير مما يتوجب لو قام بالتنفيذ المباشر، وأحيانا تكون الوساطة هي الأساس في التنفيذ ولولاها لما تمت العملية أصلا ، ومن هنا تثار قضية أنواع البنوك.[2]

المطلب الثاني: وظائف البنوك وأهميتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم وظائف البنوك وأهميتها.

وظائف البنوك:

1- وظائف البنك المركزي:

تعددت وظائف البنوك المركزية منذ نشأتها وحتى الوقت المعاصر وتتمثل فيما يلي:[3]

1-1 تنظيم الإصدار النقدي (العملة) للدولة:

حيث أن البنوك المركزية تعد المسؤولة عن إصدار النقود الورقية في دول العالم المختلفة ، وقد كانت وظيفة الإصدار النقدي هي الوظيفة الأولى للبنوك المركزية ، حيث أطلق عليها في بادئ الأمر" بنوك الإصدار".

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص9 – 10.
[2] جعفر الجزار،**البنوك في العالم**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت، 1993، ص70.
[3] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات ومتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص6-7.

2-1 إدارة الأعمال المصرفية وخدمات الوكالة للحكومة:

ويقصد بها كون البنك المركزي بنك الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي، بالإضافة إلى إدارة حسابات الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة وتحصيل إيراداتها وتقديم تسهيلات ائتمانية، وأيضا بيع وشراء العملات الأجنبية لصالح الحكومة وإدارة السندات الحكومية وأذون الخزانة يضاف إلى ذلك تقديم بعض النصائح في كيفية علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.

3-1 إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية و الاحتفاظ بها:

ويقصد بها قيام البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطات الدولة من العملات الأجنبية وإدارتها، وتوفير تلك العملات الأجنبية للحكومة لأغراض التجارة الدولية، ومع العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، وهو ما يعرف بإدارة سعر الصرف.

4-1 الملجأ الأخير للبنوك العاملة:

وذلك من حيث مساندة تلك البنوك لمواجهة أية حالة من حالات التعثر أو احتمالات الإفلاس، وذلك بتقديم تسهيلات مالية لتلك البنوك بهدف استقرار الجهاز البنكي وسلامته خاصة في أوقات الأزمات والطوارئ، واحتلت هذه الوظيفة مرتبة مهمة بين وظائف البنوك المركزية، بالإضافة إلى أن وظيفة الملجأ الأخير للإقراض تؤدي إلى زيادة درجة مرونة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك العاملة، وكذلك حجم السيولة المناسب بهدف منح الائتمان البنكي، وكذلك التسهيلات المالية المقدمة من البنك المركزي للبنوك تساعد على تحفيز تلك البنوك العاملة على الاحتفاظ بنسب سيولة مستقرة، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق درجة كبيرة من استقرار وسلامة الجهاز البنكي.

5-1 الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية:

وذلك بأن توضح نسبة معينة من الودائع التي بحوزة البنوك العاملة بصفة إلزامية لدى البنك المركزي كحد أدنى بغرض الاحتياط ، وكذلك العمل على تنظيم الائتمان البنكي

وتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي بهدف ضمان توافق السياسة النقدية مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة ، وأيضا بهدف سلامة عمل الجهاز البنكي ، يضاف إلى تلك الرقابة على المؤسسات المالية (البنكية وغير البنكية) والإشراف عليها بهدف المحافظة على استقرار وسلامة الجهاز البنكي ، وظهرت أهمية وظيفة الرقابة والإشراف على المؤسسات مالية في سنوات الأخيرة نظرا للتطورات النقدية على المستويين الإقليمي والعالمي.

2- وظائف البنوك التجارية:

مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد العالم، فإن وظائف البنوك التجارية تطورت بشكل واضح خاصة في مجال الخدمات، فمن بين هذه الوظائف نجد:

2-1 الوظائف التقليدية:

2-1-1 منح القروض: تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض لمحتاجيها وهي على عدة أنواع.

- قروض بدون ضمان :تمنح على أساس الثقة للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزه المالي.
- قروض بضمان : وذلك بضمان أوراق مالية أو سلع مختلفة.

2-1-2 قبول الودائع على مختلف أنواعها: تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصرف التجاري و هي على أنواع.

- ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- ودائع بأخطار: وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفقة عليها.
- ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة أو المتفق عليها.

2-1-3 توليد النقود: وهي ميزة تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من البنوك وتعني أن البنوك تتلقى ودائع الأفراد بالنقود الأساسية ثم تقوم بتوليد ودائع أكبر بكثير من تلك الودائع الأساسية التي أودعت لديها.[1]

2-1-4 فتح الحسابات: تقوم البنوك التجارية بفتح مختلف الحسابات المصرفية لعملائها وهي:

- الحساب العابر :يعرف الحساب على أنه عقد يربط بين البنك وعميله ، وهو أداة محاسبية وأداة دفع مصرفية، وهو جدول يصور دائنية ومديونية صاحبه، والحساب العابر يفتحه البنك لشخص يرغب في القيام بعملية واحدة تستلزم بعض الوقت والإجراءات كعملية بيع أو شراء أسهم مالية ، فيقيد البنك هذه العملية في الحساب ويجري قفله بعد انتهائها.
- **الحسابات الادخارية** : وهي حسابات خاصة تهدف إلى تحقيق نوع من الادخار وتشمل هذه الحسابات بنوع خاص (حسابات الودائع لأجل ، حسابات الودائع بشرط الادخار ، وحسابات الادخار) ، هذه الحسابات تحقق عائد لأصحابها يتمثل في سعر الفائدة الاتفاقي كما يمكن أن تكون لمدة محددة أو لا تكون محددة ، وبعضها يجمع بيت الطبيعة الادخارية وإمكانية السحب في أي لحظة.[2]
- **الحسابات تحت الطلب:** وهناك نوعين من هذا الحساب.

✓ **حساب الشيكات:** وهو حساب بدون اجل يمكن لصاحبه أن يسحب منه في أية لحظة يريدها وبدون إشعار مسبق ويفتح حساب الشيك لفائدة الأشخاص الطبيعيين من أجل تنفيذ عملياتهم المالية العادية.

[1] أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري، الجزائر، الطبعة الثانية، 1996، ص16.
[2] سلمان بوذياب، **اقتصادية النقود والبنوك**، المؤسسات الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996،ص ص116-117.

✓ **الحساب الجاري** : وهو حساب يفتحه البنك للتجار لتأمين عمليات السحب والدفع المتعلقة بنشاطهم المهني، حيث يستخدمه التاجر لسداد عمليات شراء البضائع والمواد الأولية ودفع أجور العمال... الخ.

2-2 الوظائف الحديثة:

البنك التجاري يسعى دائما إلى دفع رقم أعماله وإلى ضبط وترشيد مصروفاته وأعبائه، وذلك ما أدى به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها المتعاملين معه و من أبرزها:[1]

2-2-1 **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين** : أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع للشراء والبيع و التحصيل.

2-2-2 خدمة البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد أو البطاقة البلاستيكية) : وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة في الستينات.[2]

وبطاقة الائتمان عند الاقتصاديين هي بطاقة خاصة يصدرها البنك المركزي لزبونه، تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة، ويقوم بائع السلع أو الخدمات بالتالي بتقديم الفاتورة الموقعة من الزبون إلى البنك مصدر البطاقة فيسدد قيمتها له، ويقدم البنك للزبون كشفا شهريا بإجمال القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري لطرفه.

2-2-3 إصدار خطابات الضمان : يقصد بخطاب الضمان هو تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف آخر خلال الفترة المحددة صراحة في

---

[1] زياد رمضان، **ادارة البنوك**، وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006، ص17.

[2] ايدار ليندة وبهلول سهام، **تقنيات و إجراءات منح القروض**، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، البويرة، 2009، ص22.

الخطاب ، وذلك في حالة عدم قيام الزبون بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرة في تاريخ الاستحقاق ، ويتقاضى البنك عمولة مقابل الزبون مقابل إصدار خطابات الضمان.

2-2-4 دفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة : الاعتماد واتفاق بين البنك و الزبون يعطي الحق للزبون في الاقتراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق و عادة ما يحدد الاتفاق الفترة التي يمكن للزبون أن يتمتع بهذا الحق.

3- وظائف البنوك الشاملة:

تقوم البنوك الشاملة بالوظائف التقليدية للبنوك التجارية مثل : قبول الودائع ، فتح الحسابات الجارية، عملية الخصم ، فتح الاعتمادات المستندية ، خطابات الضمان ، إلى غير ذلك من العمليات البنكية الأجل.

لكن إضافة لهذه الأعمال تقوم البنوك الشاملة بأعمال استثمارية نذكر منها:

3-1 وظيفة الإسناد: حيث تقوم المصارف الشاملة بتحمل مخاطر شراء الأسهم الصادرة حديثا من الشركات المصدرة مباشرة و الترويج لبيعها و يجازف البنك الشامل بتحمل مخاطر انخفاض أسعارها، إن أهمية هذه الوظيفة تكمن في تأمين الأموال اللازمة للشركات الجديدة.

3-2 التسويق والتوزيع: تقوم البنوك الشاملة بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة لها ولكن في هذه الحالة لا تتحمل هذه البنوك أية مخاطر لحيازتها ، ولكن مقابل ذلك تحصل على عمولة مناسبة.

إن أهمية هذه الوظيفة تكمن في أن البنك الشامل يستخدم خبرته في أحوال السوق واتصالاته الواسعة وموظفيه من الخبراء والفنيين في الترويج بيع هذه الأوراق المالية.

3-3 وظيفة التسنيد: وتتضمن هذه الوظيفة في تحويل قروض البنك إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية ومن الأمثلة على ذلك ، قروض الإسكان التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية ويلجأ البنك إلى ذلك عادة عند حاجته للسيولة.

3-4 التعامل بالمشتقات: وهي الأدوات المالية المستجدة والتي شاع استخدامها مؤخرا من أجل أخذ الحيطة من المخاطر ومنها (المستقبليات، الخيارات والمبادلات).

3-5 التأجير التمويلي: حيث يقوم البنك الشامل بشراء الآلات والمكائن وتأجيرها للمشروعات.[1]

وأهمية هذه الوظيفة في أنها تساعد المشروعات الجديدة، والتي تعاني من نقص في رأس المال، في عدم تجميد جزء من رأس مالها في شراء هذه الأجهزة، وتستطيع هذه المشروعات من تملك هذه الأجهزة في نهاية مدة العقد.

3-6 تقوم البنوك الشاملة بدراسة الجدوى للمشروعات الجديدة ، وتقديم المشورة الفنية لها بخصوص نوعية الأوراق المالية التي تصدرها هذه المشروعات ، وتأتي أهمية هذه الوظيفة بأن البنك له خبرة ومعرفة بأحوال السوق وبالأوراق المالية المرغوبة ، كما يمكن للبنك أن يقوم بإدارة الاستثمارات لصالح عملائه.

3-7 المشاركة في إنشاء المشروعات الجديدة أو القائمة منها، عن طريق شراء الأسهم لهذه المشروعات، ويستعمل البنك في هذه الحالة خبرته بأحوال السوق والعرض و الطلب.

4- أهمية البنوك

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوافرات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي:[2]

1. بدون هذه الوساطة بتعيين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
2. بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
3. نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنما توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

[1] عبد الله الطاهر، **النقود والبنوك**، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص ص251-252.
[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007،ص ص13-14.

4. يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
5. أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
6. بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
7. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر.

ومن خلال تعرضنا لأهمية البنوك يمكن أن نستنتج بعض أهداف البنك وهي:

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تحطيم قيمة السهم في السوق الأوراق المالية بما يؤدي لتحطيم ثروة أصحاب حق الملكية وتحطيم الثروة هذا يأتي عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا.[1]

المطلب الثالث: مفهوم التمويل ومبادئه

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ، وكان ضروريا التغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، ما يدفع بالمستثمرين ورجال الأعمال الى البحث عن مصادر متعددة ومتنوعة، ومن هنا نستنتج أن لكلمة التمويل مفهومين:

من حيث النظرة الضيقة: تعني كلمة تمويل مجموع وسائل الاقتراض التي تضمن للمؤسسة استمرار نشاطها.

أما من خلال النظرة الواسعة: التمويل هو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من أموال وزيادات لاحقة لعقود القروض بصفة عامة أو المنشآت

[1] محمد الصيرفي، **مرجع سابق**، ص14.

المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات باهظة أو تطوعية من طرف الدولة، الخزينة العامة، الجماعات المحلية.[1]

كما يعرف M° GROWHILL التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الادارة المالية فهو نابع عن رغبة الأفراد ومنشاة الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.[2]

والتمويل بمعناه الاقتصادي يعني مجموع الطرق والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الادارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية، يمدها بالتدفقات النقدية و المالية، فكلما كان التمويل كافيا كانت نسبة نجاح المشروع الاقتصادي أكبر.

1- مبادئ التمويل

- ✓ معدل الفائدة.
- ✓ القيمة الزمنية للأصول.
- ✓ تحقيق مستوى معين من الربحية لأي قرار من القرارات المالية.
- ✓ مدى الملائمة والتوقيت المناسب بين ميعاد الحصول على التدفقات النقدية من الاستثمارات وبين سداد الالتزامات.

ومن خلال هذه المبادئ يتبين أن قبل اتخاذ قرار مالي يجب التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن توفيرها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في المجال الذي يوفر أكبر عائد ممكن.[3]

---

[1] حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص3.
[2] حمزة الشيخي ابراهيم وابراهيم الجزراري، **الادارة المالية الحديثة (منهج اتخاذ القرارات)**، مصر، ص20.
[3] حمزة الشيخي ابراهيم وابراهيم الجزراري ، **مرجع سابق**، ص 20.

المطلب الرابع: أشكال التمويل ومراحله

1- أشكال التمويل

تتمثل أشكال التمويل في شكلين هما: التمويل العام، التمويل الخاص.

1-1 **التمويل العام:** تقوم به الدولة أو المجموعات العامة، وذلك بمنح الاعتمادات اللازمة للسير في المشاريع المختلفة.

1-2 **التمويل الخاص:** إن تمويل استثمار ما يمكن أن يتم باستخدام الموارد، وبشكل أكثر توضيحا من فائض الانتاج أي الأرباح المحققة، وهنا نقصد التمويل الذاتي.

2- مراحل التمويل

يمر تقسيم وتنفيذ طلبات التمويل الاستثماري بستة مراحل أساسية وفقا لما يلي:[1]

2-1 **الدراسة المبدئية:** هي دراسة يقوم بها البنك للتعرف على المشروع المقترح وتنفيذه والسلع والخدمات التي يقدمها، خصائصها، وخبرات ومؤهلات القائمين على المشروع ومدى توفر سوق مناسبة للمشروع في ضوء نوعية الانتاج والسعر المقدر لبيعه، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف العرض والطلب والمنافسة في الحاضر والمستقبل، والتعرف على الجهة التي أصدرت الترخيص للمشروع، والقانون الذي يخضع له، والأخطار المختلفة المحيطة بالربحية المتوقعة.

2-2 **دراسة جدوى المشروع:** يقوم البنك بدراسة جدوى المشروع بجوانبه المختلفة منها السلعة أو الخدمة التي ينسجها المشروع، وكذا الدراسة الفنية للمشروع، ومن

[1] محمد شفيق حسين طيب ومحمد ابراهيم عبيدات، **أساسيات الادارة المالية**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص ص21-24.

خلال هذا يمكن التنبؤ باحتياجات التمويل، وربحية المشروع وذلك كتمهيد لاتخاذ قرار التمويل المناسب.

2-3 **اتخاذ قرار التمويل:** اعتمادا على دراسة الجدوى التي أجراها البنك يتم اتخاذ القرار المتعلق بشكل وحجم التمويل الذي يساهم به البنك آخذا بعين الاعتبار الأولويات التي يصنعها لنفسه في اختيار المشروعات والموارد المتاحة لديه وتوزيع مخاطر الاستثمار من المعايير التي تراعى عند التمويل.

2-4 **صرف التمويل:** بعد الوصول إلى القرار بشأن مساهمة البنك في رأسمال المشروع أو اقراضه يتم توقيع عقد تأسيس الشركة في حالة المساهمة في رأسمالها أو توقيع اتفاقية القرض التي تنظم العلاقة بين البنك والمقترض.

ويراعى عند صرف حصة البنك في التمويل سوآءا في شكل مساهمة، أو قرض يستوفي الشروط المرتبطة بهذا التمويل.

2-5 **متابعة المشروع:** يمارس البنك حقه في متابعة المشروع وتشغيله واحكام اتفاقية القرض، وذلك عن طريق ممثله في مجلس إدارة المشروع إذا كان مساهما في رأسماله، والتفتيش على المشروع من وقت لآخر، وطلب التقارير والبيانات سوآءا في مرحلة الإنشاء، أو في مرحلة التشغيل، وتهدف عملية المتابعة للاطمئنان على سير المشروع، وبالتالي حماية أمواله.

2-6 **تحصيل القرض:** يتابع البنك سداد أقساط القرض وفوائده وفقا للشروط الواردة في اتفاقية القرض، وفي حالة تخلف المقترض عن الوفاء بالتزاماته لأسباب تخرج عن إرادته، قد يرى البنك منحه مهلة للسداد، أو تعديل البرنامج الزمني للسداد، وقد تبدو للبنك من الأسباب ما يدفعه للتدخل في إدارة المشروع لتصحيح مساره، أو اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المقترض للتنفيذ على الضمانات المتوافرة تحت يده لاستفاء حقوقه إذا تبين أن مصلحته تقتضي اتباع السبيل لحماية أمواله.

المبحث الثاني: هيكل التمويل، الإجراءات، المخاطر وطرق الوقاية

يقوم البنك بدراسة دقيقة لوضعية المؤسسة قبل تمويلها خوفا من الأخطار التي قد تحدث، فالبنك يقوم بكل هذه الإجراءات لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء، ومبلغ القروض المطلوبة ومدته وموضوعه التجاري وأخيرا يقوم بمراقبة جارية تتمثل في المتابعة اليومية للأرصدة النقدية للمؤسسة.

المطلب الأول: الهيكل التمويلي الأمثل وخصائصه

1-الهيكل التمويلي الأمثل:

يقع على عاتق المدير المالي واجب الحصول على الأموال بأفضل الشروط وبأقل تكلفة ولهذا عليه اختيار الهيكل المناسب لذلك.

1-1 **مفهوم الهيكل التمويلي الأمثل:** هيكل التمويل يشير إلى الجانب الأيسر من الميزانية، فهو يعبر عن تركيب المصادر التي يتم بموجبها تمويل الأصول والتركيز على مكونات العناصر، ودرجة الاعتماد على عنصر دون آخر ويتكون من رأسمال الفائض المحتجز للقروض قصيرة الأجل.

2-خصائص الهيكل التمويلي الأمثل:

تسعى المؤسسة إلى الحصول على هيكل التمويل المناسب الذي يعمل على تعظيم قيمة المؤسسة ويتحقق ذلك عندما يتم التوازن بين كل العوامل المؤثرة في الهيكل المالي بطريقة مناسبة تأخذ في الاعتبار مصالح حملة الأسهم بحيث أنهم الملاك الحقيقيين للمؤسسة، وهو الذي يضفي أيضا قدرا من الاهتمام لمصالح الجماعات الأخرى مثل: الموظفين، العملاء، الدائنون، المجتمع والحكومة لذلك يجب أن يتميز الهيكل المالي بالصفات التالية:[1]

[1] سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص249.

1-2 الربحية: يجب أن يعود الهيكل المالي للمؤسسة بالنفع عليها عن طريق الوصول إلى أقصى استخدام ممكن للرفع المالي مع الالتزام بأقل تكلفة ممكنة.

2-2 القدرة على الوفاء بالدين: يجب أن لا يتجاوز اقتراض الشركة الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالالتزامات بهذا القرض في نفس الوقت يتجنب الملاك (حملة الأسهم العادية) أي مخاطر مالية إضافية.

3-2 المرونة: بمعنى عدم اتصاف الهيكل المالي للمؤسسة بالجمود وإنما يتعين تميزه بالمقدرة على تعديل مصادر الأموال تبعا للتغيرات الرئيسية للحاجة إلى الأموال وبأقل تكلفة.

4-2 الرقابة: يجب أن يتضمن هيكل التمويل أقل مخاطرة ممكنة لقدرات السيطرة والرقابة على إدارة المؤسسة.

المطلب الثاني: إجراءات منح التمويل

هناك أربعة إجراءات يجب اتباعها في منح التمويل:

- ✓ منح القروض من طرف البنك إلى المؤسسة
- ✓ استعمال القروض من طرف المؤسسة
- ✓ تعبئة القروض
- ✓ التسديد.

ولكي يقبل البنك ملف القرض من المؤسسة التي يريد تمويلها، يجب أن يكون هذا الملف يحتوي على المستندات الآتية:

- ✓ طلب خطي للقروض توضح فيه الحاجة إليها
- ✓ نسخة من السجل التجاري مصادق عليها
- ✓ الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنتين أو ثلاثة سنوات على الأقل

✓ إثبات الملكية و إيصال الكراء.

كما يقوم البنك بدراسة دقيقة لوضعية المؤسسة قبل تمويلها خوفا من الأخطار التي قد تحدث، فالبنك يقوم بكل هذه الإجراءات لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء، ومبلغ القروض المطلوبة ومدته وموضوعه التجاري وأخيرا يقوم بمراقبة جارية تتمثل في المتابعة اليومية للأرصدة النقدية للمؤسسة.

المطلب الثالث: مخاطر التمويل البنكي

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سببا في تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الإنجاز، والتي تتبناها المؤسسة من قبل، وتنقسم هذه المخاطر عموما إلى ثلاثة أنواع:

1- من ناحية السلع الموجودة في المخازن أو المواد الأولية، فهي معرضة بطبيعة الحال إلى الاختلاس أو التلف بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن، أو بسبب وقوع حريق داخل المخزن...الخ. كل هذا يعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الايرادات المالية للمؤسسة، بحيث تنخفض هذه الايرادات جراء هذه الأخطار المذكورة.

2-إن التسيير الجيد للمؤسسات يسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة مستقبلا أو حتى الوصول إلى نتائج أفضل، ومن ثم فإن سوء التسيير من طرف مسيري المشروع يتسبب في تعطيل مدة إنجازه وتحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير مرغوب فيها، وتعتبر أخطاء التسيير بمثابة الأخطار الفنية.

3-النوع الثالث من المخاطر هو المخاطر الاقتصادية التي تنقسم إلى نوعين أساسين هما:

3-1- خطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع والتي تتسبب في توقف العمل، وفي نفس الوقت ارتفاع تكاليف الانجاز، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال تسديد أجور العمال المتوقفين عن العمل...إلخ.

3-2- خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أي انخفاض رقم الطلبيات على الإنتاج التام الصنع للمؤسسة.

وبالمقابل هناك عدة طرق تسمح للمؤسسة بتفادي أو تخفيض هذه المخاطر منها:

- ✓ وضع احتياطات ومخصصات من الميزانية لمواجهة أي خطر محتمل
- ✓ فيما يخص سوء التقدير لرغبات ومتطلبات المستهلكين، فإنه بالإمكان مواجهة ذلك عن طريق الإنفاق على بحوث ودراسات التسويق
- ✓ التأمين ضد أخطار السرقة والحريق وغيرها من المخاطر، وذلك لدى مؤسسات التأمين.

المطلب الرابع: طرق الوقاية من مخاطر التمويل البنكي

تعتبر مقاومة الأخطار من أولى انشغالات البنك وبالتالي فهو يأخذ كل الاحتياطات اللازمة للتحكم فيها، ويسعى جاهدا للحد منها، وتقييمها وكذا متابعة القروض التي يمنحها للزبائن آخذا في نفس الوقت الضمانات اللازمة.

1- تقييم وتحديد المخاطر:[1]

إن تقييم وتحديد المخاطر هي طريقة فرضت نفسها في جميع الأوقات، إذ يعتبر من الخطر على البنك أن يمنح قروضه لقطاع واحد أو عدد من القطاعات الاقتصادية، لذا نجد البنوك عموما تفضل تقسيم قروضها على فروع نشاطات مختلفة اجتنابا للنتائج السيئة أو الأزمات

[1] أحمد عمر سيتي وحمزة بن عيسى، **مخاطر القروض المصرفية**، مذكرة ليسانس في المالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2002، ص41.

التي قد تصيب مهنة من المهن أو قطاع من القطاعات، وتسبب صعوبات كبيرة على مستوى الاستغلال بالنسبة للبنك نفسه كما قد تتسبب في زعزعة استقراره.

إن متابعة القروض الممنوحة لكل قطاع يسمح للبنك معرفة القطاعات أو الزبائن التي تشكل ربح أكثر من غيرها فتفيد في إعادة التقسيم مستقبلا.

لهذا نجد أن كل البنوك تتوفر على مصلحة مركزية خاصة للأخطار وتدعى مركز الأخطار، تقدم للبنوك خدمات مهمة، وهذا خاصة فيما يتعلق بالتصريحات الدورية الخاصة بالقروض التي استفادت منها مؤسسة أو قطاع ما، وبالتالي فهي تساعدها على تقسيم أخطارها.

فيما يخص تحديد الخطر، فإنه ينفذ بطريقتين:

- ✓ إما أن يجبر البنك نفسه على تثبيت ووضع أقصى مجموع الأصول ذات الخطر مقارنة مع مجموع الميزانية، وهذا ما يستلزم اتباع طريقة مشابهة لحساب نسبة الأسعار أو الملائمة المالية.
- ✓ أما الطريقة الثانية وفيها يقوم البنك بوضع حدود قصوى للقروض الممنوحة لمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين في قطاع أو نشاط اقتصادي ومنطقة جغرافية...إلخ. ووضع البنك لحد أقصى لالتزامه هو حتى لا يتعدى امكانياته خاصة المتعلقة منها بالخزينة والخطر العام، وعليه فمن الخطر على البنك أن يسعى إلى زيادة التزاماته ذلك بغرض زيادة الأرباح أو مسألة الشهرة أو التظاهر بالنفوذ.

مما سبق يمكن القول بأنه على البنك أن يأخذ حذره اتجاه زبائنه خاصة الجدد منهم وأن لا يفرط في منح القدامى منهم قروضا لا تتناسب وقدرات المؤسسة ووضعيتها المالية.

2- متابعة القروض:[1]

إن الوسيلة الفعالة التي يملكها البنك للحد من الأخطار هي متابعة القروض الممنوحة للمؤسسات، والتي تقوم على مجموعة من العوامل والمعطيات الخاصة لكل زبون منها:

- ✓ معرفة شخصية الزبون
- ✓ دراسة الوضعية المالية عن طريق الميزانيات المقدمة وحسابات الاستغلال العامة، وكذا الأرباح والخسارة للسنوات السابقة.

إن الأمر يبدو أكثر إشكالا بالنسبة للقروض الخاصة بالخزينة كالخصم التجاري، فإذا كان تاريخ الاستحقاق بعيدا نوعا ما فهذا معناه أنه يحمل العديد من عوارض عدم التسديد مما يتطلب من البنك القيام بدراسة تحليلية لمختلف الوثائق المقدمة ومتابعتها متابعة خاصة من خلال:

- ✓ فتح ملف عام يحتوي على اسم الزبون الذي دخل في علاقات مع البنك
- ✓ وضع حد أقصى للخصم
- ✓ تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار.

الشيء الذي يسمح بتسجيل نتائج الخصم ووضع حصيلة اجمالية للأخطار المتعلقة بزبون معين أو استخراج الالتزامات المتعلقة بفترة معينة.

لقد وضعت البنوك و بواسطة الإعلام الآلي مجموعة من الميكانيزمات التي تسمح لها بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به الذي يحدد عموما كل سنة، وبالنسبة لكل نوع من القروض كما وضعت أوراق عمل تخص الحسابات تخبرنا بالتجاوزات الحاصلة وتسمح بمراقبة الزبون.[2]

---

[1] أحمد عمر سيتي وحمزة بن عيسى، **مرجع سابق**، ص97.

[2] منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الطبعة 3، مصر، 1996، ص244.

إن هذه التقنيات ضرورية وفعالة في متابعة القروض ومراقبتها خاصة المتعلقة بالخصم.

3- اشتراط الضمانات:

وأمام هذا الواقع الذي لا يمكن تجنبه ومن أجل زيادة الاحتياط قد يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب القرض، إذ تعتبر هذه الضمانات وسيلة يمكن للعميل من خلالها الحصول على القرض من طرف البنك، ومن جهة أخرى هي أداة لإثبات حق البنك في الحصول على أمواله بطريقة قانونية، في حالة عدم تسديد العميل للزبون وبتقديم أسم الضمانات يكون البنك أكثر ائتمانا على أموال الناس المقدمة إليه، وفي الحقيقة تختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك والأشكال التي يمكن أن تأخذها، وتتحدد طبيعة هذه الأشياء بما يمكن أن تقدمه المؤسسة. وعليه يمكن تعريف الضمان كما يلي:

" الضمان هو التحقيق المادي لوعد بالتسديد من طرف المدين أو طرف ثالث على شكل التزام يعود عليه بالربح حسب إجراءات مختلفة، إما بتفصيل حق سلعة ما، أو رهن أثاث، أو بنايات يملكها الملتزم بالوعد"[1]

4- تدريب موظفي الائتمان:[2]

إن قلة كفاءة وخبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح يؤدي إلى منح تسهيلات دون القيام بدراسة شاملة وصحيحة على أوضاع العملاء، مما ينجر عنه ارتفاع في القروض الهالكة والمتغيرة للبنك.

ولتفادي وتجنب مثل هذه العواقب يجب تدريب موظفي البنك وخاصة مانحي القروض على كيفية إجراء التحاليل بالشكل المطلوب، وأخذ أكثر قدر من المعلومات الدقيقة، وفي الوقت المناسب بالإضافة إلى رسملة العملاء، وإدخال التقنيات الحديثة من أجل تسهيل العمل.

---

[1] راضية مازو و صليحة زروقي، **تقنيات البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، المدية، 2011، ص79.

[2] عبد المعطي رضا ومحفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل، عمان، 1999، ص220.

5- نظام الحد من التركيز:

أهم المخاطر التي تخاف البنوك من حدوثها هو تركز العميل المدين الواحد حيث يعمل البنك على تمويل العميل باستمرار حرصا منه على عدم تعثره وبذلك يضطر البنك إلى تكوين مخصصات لمديونيته حرصا على عدم خسارة البنك إذا خسر عميله.

أيضا من بين ضوابط الحد من مخاطر التركيز اتباع الخطوات التالية:[1]

- ✓ فرض حد للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح بين 10% و 25% من رأس المال المدفوع مع المتابعة الدورية للعناصر الأساسية التي يمكن أن تؤثر على السداد.
- ✓ كفاية رأس المال بالبنوك التجارية باعتباره من النظام الوقائي الوحيد المتفق عليه دوليا، ويجب أن يصدق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكان للمخصصات بما يكفل جودة الأموال القائمة من الأمور الحكيمة عند تقرير حجم مخاطر التركيز للضمانات لأن قيمتها الفعلية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة، خاصة إذا كانت هناك صعوبات في بيعها أو الاكتتاب فيها، بالإضافة إلى وسائل دفع أخرى منها:
- امكانية عقد اتفاق مع بنك آخر للمشاركة في تمويل قرض كبير حيث يتقاسمان الربح أو الخسارة.

فيما يخص التضخم يمكن تجنب جزء منه بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما وسداد قيمة القرض على دفعات.

[1] صلاح الدين السياسي، **إدارة الأموال وخدمات المصارف**، دار الرسام، الاسكندرية، 1998، ص124.

خلاصة الفصل:

تلعب البنوك دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهدافها ، وتساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهي من أكثر الحلقات المالية سعة وأهمية للربط بين جانب الفائض وجانب العجز، وذلك من خلال القروض التي تمنحها والتي تعتبر أداة الاستغلال في العمليات الإنتاجية والتوزيعية، والتي تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني
دراسة حالة
-القرض الشعبي الجزائري CPA-

تمهيـــــــــــد:

تلعب البنوك دورا كبيرا في تمويل المؤسسات والعمل من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية ونظرا لأهميتها فقد اهتمت الجزائر ومنذ استقلالها بتنمية وترقية نظامها البنكي.

كما تعتبر البنوك الوسيط بين الأعوان الاقتصاديين ومن بين البنوك التي تساهم في تحريك هذا الجهاز القرض الشعبي الجزائري حيث يقوم البنك بتمويل المشاريع بحيث القيام ببعض الإجراءات حيث قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول القرض الشعبي الجزائري (CPA)

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية

المبحث الأول: لمحة عن القرض الشعبي الجزائري

في الدراسة النظرية عن القروض كيف تمنح وماهي الإجراءات اللازمة لمنحها وكما أن القروض تتعرض لعدة مشاكل وكان تركيزنا على مشكل القروض المتعثرة هذا في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فسنحاول إسقاط الظاهرة عمليا من التربص في أحد البنوك الجزائرية وكان اختيارنا على وكالة القرض الشعبي الجزائري.

وسندرس في هذا الفصل كيفية عمل البنوك بصفة عامة والقرض الشعبي الجزائري CPA بصفة خاصة.

تقديم القرض الشعبي الجزائري:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري سنة 1966 برأسمال قرده 15 مليون دج، حيث أوكلت له وظائف كانت من اختصاص: البنك الشعبي التجاري والصناعي بالجزائر، وهران، وعنابة، قسنطينة، بالإضافة إلى بنوك أجنبية: بنك الجزائر مصر، شركة مرسيليا للقرض، والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك.

وتطور رأس مال البنك إلى أن بلغ 21.6 مليار دج، كما بلغت عد الحسابات لدى البنك 94515 حساب سنة 2000 بعد أن كانت 506691 حساب سنة 1997 أما بالنسبة للنشاط الدولي للقرض الشعبي الجزائري فلقد بلغ حجم الأعمال التي قام بها البنك سنة 1997 حوالي 617 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 991 مليون دولار سنة 2000.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لم له من أهمية اقتصادية واجتماعية، ويمكن تقديم القرض الشعبي الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به ومختلف النشاطات التي يقوم بها.

المطلب الأول: نشأة و تعريف القرض الشعبي الجزائري

1- نشأته:[1]

أنشئ القرض الشعبي الجزائري CPA بتاريخ 26 ديسمبر 1966 بمرسوم رقم 366-66 برأسمال قدره 15 مليون دج، حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية والمتمثلة في:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر BPCIA.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران BPCIO.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة BPCIAN.
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

و كذلك من طرف مؤسسات أجنبية و المتمثلة في:

- بنك الجزائر مصر 1967 سنة BMAM-MISR.
- شركة مرسيليا للقرض SMC.

المؤسسة المصرفي الفرنسية سنة 1972 CFCB.

حيث تم التنازل لفائدته عن 40، BDL بنك التنمية المحلية، CPA وفي سنة 1985 انبثق عن وكالة وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن.

وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة

العمومية، قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع والفندقة، السياحة ووسائل الإعلام، الصناعة المتوسطة والصغيرة وكذا الصناعة التقليدية.

وابتداء من سنة 1996 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدها وفي البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام القانون النقد والقرض تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

2- تعريفه:[1]

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض بمختلف القطاعات.

إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، ويتخذ مقرا له في 02 نهج عميروش بالجزائر العاصمة، وله فروع ووكالات أو مكاتب تبرر وتحقق نشاطاته الاقتصادية.

يضم القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال، ويبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 عامل من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية من مدارس كبرى.

وقد تطور رأس ماله إلى 21.6 مليار سنة 2000.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونشطات القرض الشعبي الجزائري

1- الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

يتكون الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري من:

1. رئاسة المديرية العامة
2. رئاسة الفرقة: هي هيئة استشارة تعمل لدى رئيس المديرية العامة.
3. المفتشية العامة: تقوم بالمراقبة الداخلية اتجاه هياكل البنك وبمراعاة احترام الإجراءات والأوامر، وتقوم بتقديم مختلف عمليات المراقبة الهرمية والوظيفية المعمول بها من طرف مختلف مراكز المسؤولية.
4. خلية المجلس: تقوم بتطوير طرق قياس درجة الفعالية وأمن الدوائر ومعالجة المعلومات العمليات والقرارات.

2- نشاطات القرض الشعبي الجزائري:

له دور هام في النشاطات الاقتصادية فهو يعمل على:

- تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل قطاع السياحة و الصيد البحري.
- تقديم القروض للأفراد.
- جمع الودائع.
- تحويل العملات.
- تسهيل المعاملات بين المستورد والمورد في عمليات التجارة الخارجية.
- تقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

المطلب الثالث: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

من خلال هذا المطلب نحاول التعرف على المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.

1- التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة:

أنشئت وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة سنة 1973 مقرها في المركز التجاري بمدينة المسيلة يعمل بها 24 عاملا وإطارا دائمين والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية من أجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

2- الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري "وكالة المسيلة":

يوضح الشكل الآتي الهيكل التنظيمي للوكالة.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

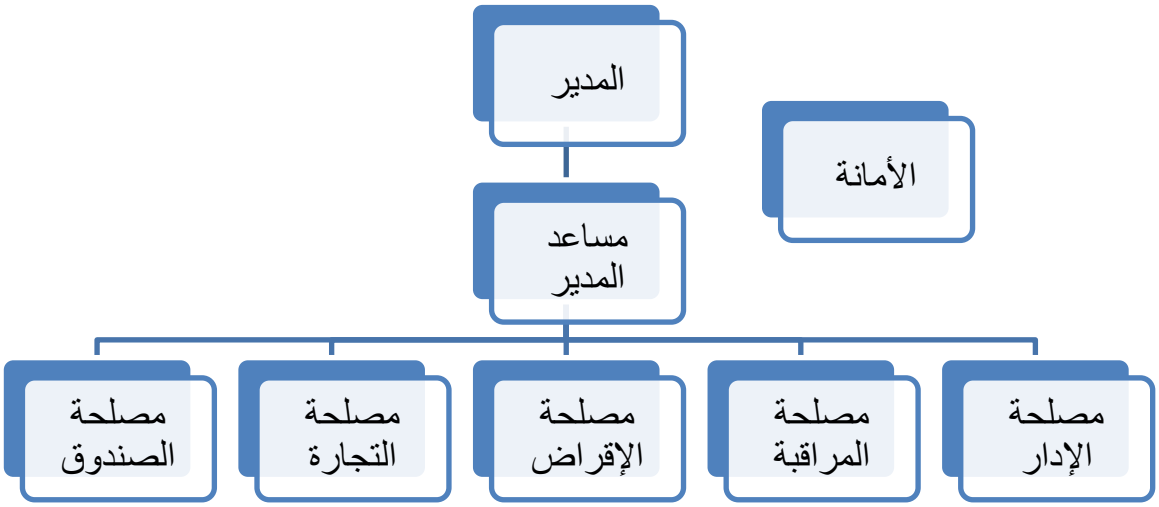

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

يقوم بتسيير الوكالة عدد من المسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة ويتمثلون في:

1- مدير الوكالة:

يعتبر بمثابة المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات ويمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص ومسؤول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصلاحيات الآتية:

- تمثيل الوكالة على المستوى المحلي وتنسيق ومتابعة نشاط الوكالة.
- تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.
- تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.

التوقيع على الوثائق والصكوك الواجب التوقيع عليها، والتي تكون لها المصداقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية.

- التوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.
- تطبيق القواعد المنظمة لمجال عمله.

2- نائب المدير:

مسؤوليته تأتي بعد المدير مباشرة فهو ينوب عن المدير في حالة غيابه في كل الأعمال و تقديم المساعدة في إتمام وظائفه.

3- أمانة المدير:

تقوم بمساعدة المدير من خلال تحرير الوثائق اللازمة لتأدية العمل داخل الوكالة و أيضا استقبال المكالمات و تثبيت المواعيد مع الزبائن، كما تقوم باستقبال البريد و تسجيله و من ثم توزيعه على جميع المصالح في الوكالة.

4- مصلحة الإدارة:

تعمل هذه المصلحة على خدمة الزبائن و الموظفين.

4-1 خدمة الموظفين:

- وضع الملفات الخاصة بكل موظف.
- التأمين على الموظفين.
- تحضير فواتير الأجور.
- توفير الوثائق اللازمة لأخذ العطل.
- حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل الوكالة.
- القيام بتقديم الوثائق الوجاب ملؤها من قبل الموظفين الجدد.

4-2 خدمة الزبائن:

- مراجعة الملفات الخاصة بهم.
- فتح الحسابات على مختلف أنواعها.
- حجز الأموال من الحسابات.
- وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.

لكن هذا الجزء من المصلحة (الخاص بالزبائن) أصبح تابعا لمصلحة الصندوق.

5- مصلحة المراقبة:

تعمل هذه المصلحة على تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية عبد المراجعة و ذلك من خلال:

- مراجعة العمليات المحققة من طرف المصالح كلها.
- التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا.
- التأكد من التوقيعات و التأشيرات للوثائق المحاسبية.

- المراقبة اليومية للحسابات المدينة.
- التأكد من تحويل فائض الخزينة على المديرية العامة.

6- مصلحة الإقراض:

تعمل مصلحة الإقراض على:

- فتح ملفات الإقراض و دراسة و تقدير مخاطرها.
- تحديد القروض.
- ضمان الديون المتنازع عليها.
- إرسال الطلبات إلى البنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي.
- استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد.
- مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشروعاتهم.

7- مصلحة التجارة الخارجية:

ومن بين أهم الوظائف التي تقوم بها ما يلي:

- فتح و تصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.
- فتح ملفات الاعتماد المستندي.
- متابعة تغير العملة عند الارتفاع أو الانخفاض.

8- مصلحة الصندوق:

يقوم رئيس الصندوق بكل المعاملات و تنظيم الحركة المالية داخل الصندوق و تنقسم هذه المصلحة إلى قسمين:[1]

[1] مصلحة الصندوق، وكالة المسيلة.

8-1 قسم الشباك الأمامي:

من أعماله:

- استقبال الزبائن مباشرة و إعلامهم و تحويل أموالهم.
- دفع المستحقات على أساس الشيك أو الدفتر الادخاري، و تحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- القيام بعمليات الصرف و التحويل.
- انجاز العمليات الخاصة بالوكالة الأخرى أو بسندات الضمان.

8-2 قسم الشباك الخلفي: من أعماله:

- فتح الحسابات والقيام بعمليات الترصيد.

القيام بالأعمال الخاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استثماري

أثناء الدراسة الميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة أخذنا ملف مستثمر طلب قرض استثماريا، وحاولنا دراسة وإظهار الخطوات المختلفة التي يتبعها النبك باستقباله لطلب القرض إلى غاية تحصيله.

المطلب الأول: طلب القرض

1ـ معلومات حول القرض:

بتاريخ محدد، تقدم مستثمر (م) عمره ن سنة إلى القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة بملف طلب قرض بنكي في إطار التأمين على البطالة، و ذلك من أجل تمويل مشروع تربية الأبقار.

يندرج القرض ضمن القروض المتوسطة الأجل و مدته 5 سنوات، ومن أجل تجسيد هذا المشروع، تقدم السيد (م) بملف طلب قرض يحتوي على الوثائق المطلوبة التالية:[1]

- طلب خطي من طرف الزبون.
- شهادة الميلاد رقم 12.
- شهادة الإقامة.
- نسخة من البطاقة الوطنية مصادق عليها.
- سجل تجاري.
- البطاقة الضريبية.
- عقد الإيجار أو صك الملكية.
- الملف التقني.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

- الفاتورة الأولية.
- الدراسة الفنية الاقتصادية للمشروع.

1.1. الضمانات:

في إطار تسيير مخاطر عدم التسديد و احتواء احتمالات ظهور نسب الخطر، وبعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابعة للوكالة إلى خلية القرض التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال، و من أجل قبول طلب القرضَ، تم فرض ضمانات على الزبون صاحب المشروع، وتأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لاتخاذ القرار وأسلوب تسيير منطقي لنشاط البنكي.

وهنا مجمل عناصر الضمانات التي احتوى عليه ملف الزبون (م) صاحب المشروع:[1]

- المساهمة الشخصية.
- حصة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- الاشتراك في صندوق التأمين على الأخطار.
- الرهن الحيازي للعتاد والرهن العقاري للأراضي.

تفويض كتابي من عند الموثق لنقل قيمة تأمين العتاد الممول لفائدة البنك خلال مدة القرض.

- اتفاقية القرض.
- سندات لأمر.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

2.1 دراسة القرض (قرار القبول و الرفض):

بعد تقديم ملف القرض من طرف الزبون، يقوم مجلس القرض (اللجنة الداخلية) بدراسته على مستوى الوكالة، وإبداء رأيه الأولي فيه، وبعدها يحول الملف في نسخة أخرى على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال (الخلية القضائية المتخصصة في دراسة ملفات طلبات القروض)، وهذا من أجل إقامة دراسة ثانية معمقة، ترتكز على العناصر الموضوعية.

وفي هذا الصدد، وبعد القيام بالدراسة الثانية للملف، نكون أمام حالتين:

1. **حالة القبول:** في حالة قبول الملف، يتم تحرير ترخيص لقبول القرض الذي هو وثيقة رسمية للبنك، ولإعدادها يجب احترام التدابير القانونية المعمول بها، حيث في كل الأحوال يجب أن لا يكون محررا باليد أو يحمل أي بيان خطي، وإذا ظهر شك أو غموض وجب الحجز فورا ببيان كتابي، والنسخة الأصلية ستحول على مستوى الوكالة.
2. **حالة عدم القبول:** في حالة عدم قبول الملف (الرفض)، و إذا تم اعتبار أن اللجنة القضائية التابعة لمجمع الاستغلال بعد قرارها بالرفض لم تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل أو لم تقدر بعض العناصر، أو جوانب الملف بقيمتها الحقيقية، ففي بنك القرض الشعبي الوطني، يحق للزبون (صاحب المشروع) التقدم بوثيقة طعن للوكالة المعنية، حيث بعد تقديم هذا الطعن تقوم الوكالة ثانية برفعه إلى المجمع الجهوي للاستغلال، والذي بدوره ينظر في هذه المسألة ثانية، و يعيد وضع تقييم للملف المقدم بهدف الدراسة، و إعادة صياغة قرار نهائي في المشروع (قبول أو رفض).[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية و المالية لمشروع المؤسسة طالبة القرض

إن الدراسة المالية لمشروع المؤسسة تدخل ضمن مسارات اتخاذ قرار القبول أو عدم القبول، وفي هذا الصدد تعتبر الوثائق المحاسبية التي تقدم بها الزبون (م) للوكالة كإثباتات مالية ومحاسبية، تمكن من اتمام الدراسة على أكمل وجه قبل إرسالها للجنة الخاصة بالقروض في مجمع الاستغلال لاتخاذ القرار النهائي.

1- الدراسة المحاسبية للمؤسسة الطالبة للقرض

بالنسبة لصاحب المشروع، السيد (م)، جاء ملفه المالي مكونا من:[1]

- الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة.
- جدول اهتلاك القرض.
- الميزانية الافتتاحية
- جدول حسابات النتائج للسنوات الخمس.
- هيكل الاستثمار.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

جدول رقم (01): الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة (2002 – 2006)

	2002	2003	2004	2005	2006
رأس المال الاجتماعي	211	218	225	232	239
الأموال الشخصية					
احتياطات					
نتيجة مؤجلة (غير موزعة)					
صافي الأصول	211	218	225	232	239
النتيجة الصافية للدورة	269	347	395	374	419
قروض بنكية لأجل	1672	1003	669	334	0
قروض أخرى لأجل	478	478	478	478	478
المورد الدائمة	2630	2046	1767	1418	1136
الاستثمارات	2150	1720	1290	860	430
استثمارات خارج الاستغلال	430	430	430	430	0
الاهتلاك					
صافي التعبئة	1720	1290	860	430	0
رأس المال العام	910	756	907	988	1136
متاحات	910	1024	1253	1383	1509
احتياجات رأس مال العامل	0	−286	−364	−395	−373
قدرة التمويل الذاتي	699	777	825	804	849
أصول خارج الميزانية					
مجموع الميزانية	2658	2335	2127	1820	1509

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

جدول يمثل الميزانية التقديرية لصاحب القرض للفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 حيث قدر صافي الأصول في السنة الأولى 211 ألف دج حتى السنة الخامسة حيث بلغ 239 ألف دج، وقدرت النتيجة الصافية ب 211 ألف دج بالنسبة للسنة الأولى أما السنة الخامسة فقدرت ب 419 ألف دج، أما مجموع الميزانية فكان تقديره كالتالي : 2658 ألف دج للسنة الأولى و 1509 ألف دج للسنة الخامسة.

جدول رقم (02): اهتلاك القرض

مبلغ القرض	1672223
مدة القرض	5
معدل الفائدة البنكي	5.5%
معدل الإعانة	75%
تأجيل السداد	سنة واحدة

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
بداية المدة	1672223	1337779	1003334	668889	334445
الأصل	334445	334445	334445	334445	334445
فائدة البنك	91972	73578	55183	36789	18394
قسط فائدة البنك (الإعانة)	68979	55183	41388	27592	13796
الفائدة للدفع	22998	18394	13796	9197	1599
السداد	357438	352839	348240	343642	339043
الباقي واجب الدفع	133779	1003334	668889	334445	0
مساهمة **FG**	5853	4682	3512	2341	1173
المساهمة التي ستدفع	17558	/	/	/	/

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

الجدول يمثل كيفية اهتلاك القرض حيث كانت قيمة القرض محددة بـ: 1672223 دج، لمدة اهتلاك قدرها 5 سنوات، بحيث كان معدل فائدة البنك 5.5%، وفترة السداد مدتها سنة واحدة، حيث قدرة قيمة اهتلاك القرض في السنة الخامسة بـ: 334445 دج، وفائدة البنك بـ: 18394 دج.

الجدول رقم (03): الميزانية الافتتاحية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات		رأس المال	23888900
مصاريف إعدادية	35000		
تهيئات و تركيبات	0		
آلات و معدات	440100		
الماشية	1710000		
المركبات	0		
أجهزة الإعلام الآلي	0		
هاتف و فاكس	0		
الأثاث و غيره	0		
حقوق و متاحات		دين الاستثمار	
الصندوق	149000	قروض بنكية	1672223
اشتراكات (مساهمة) صندوق ضمان	17558	قروض أخرى (**CNAC**)	477778
التأمين	37232		
مجموع الأصول	2388890	مجموع الخصم	2388890

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

الجدول يمثل الميزانية الافتتاحية لطالب القرض حيث كان مجموع الأصول2388890 دج كالتالي: مصاريف إعدادية 35000 دج، آلات ومعدات 440100 دج، الماشية 1710000 دج، الصندوق 149000 دج، اشتراكات صندوق الضمان 17558 دج، التأمين 37232 دج.

أما بالنسبة للخصوم فكان مجموعها 2388890 دج كالتالي: قروض بنكية 1672223 دج، قروض أخرى 477778 دج.

جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج للسنوات (2002 – 2006)

	2002	2003	2004	2005	2006
إنتاج مباع	1471200	1544760	1621998	1703098	1788253
مبيعات استثنائية					
خدمات مقدمة					
رقم الأعمال	1471200	1544760	1621998	1703098	1788253
المواد و السلع المستهلكة	220680	231714	243300	255465	268238
المواد الاستهلاكية	108000	110160	113465	118003	123904
خدمات خارجية	149323	152217	156403	161885	168794
القيمة المضافة	993288	1050670	1108830	1167745	1227318
الضرائب و الرسوم	54424	57424	60002	63003	66153
المساهمات الاجتماعية	21600	40326	51988	59224	56051
تكاليف المستخدمين	151200	151200	151200	151200	151200
مخصصات الاهتلاك	437020	437020	437020	437020	437020
المصاريف المالية	22993	18394	13796	9197	4599
مجموع التكاليف الاستغلالية	1165149	1198176	1227174	1254996	1275967
إجمالي إيرادات الاستغلال	306051	346584	394824	447102	512296
ضرائب على الدخل	37210	0	0	74431	39689
النتيجة الصافية للاستغلال	268841	346584	394824	373671	418607
مخصصات الاهتلاك	347020	437020	437020	437020	437020
التمويل الذاتي	705861	783604	831844	810691	855627
تسديد أصل القرض	334445	334445	334445	334445	334445
التمويل الذاتي الصافي	371416	4491159	947400	476247	521182

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن القيمة المضافة للوكالة في تزايد مستمر عبر السنوات الخمس المدروسة، حيث انتقلت القيمة من 993288 دج في السنة الأولى إلى 1227318 دج في السنة الخامسة، وهذا مؤشر إيجابي لعملية تسيير نشاط المشروع.

جدول رقم (05): هيكل الاستثمار

	2002
مصاريف إعدادية	3500000
تهيئات	0
الآلات و المعدات	44010000
آلة الحليب	5400000
خزان	36270000
سقي تلقائي	23400.00
تربية الماشية	17100000
الأبقار	17100000
مركبات	0
الكمبيوتر	0
الهاتف و الفاكس	0
أثاث وغيره	0
رأس المال العامل	14900000
علف حيواني	14900000
تأمين متعدد الأخطار	37231.91
صندوق الضمان	17558.34
مجموع هيكل الاستثمار	2389890.25

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

الجدول يمثل هيكل الاستثمار بالنسبة للسنة الأولى حيث تم تقديم قيمة كل المصاريف اللازمة من أجل انجاح المشروع والتي قدرت بـ: 2389890.25 دج.

2- الدراسة المالية للمؤسسة الطالبة للقرض

الجدول رقم (06): الهيكلة المالية

مجموع هيكل الاستثمار		2388890
هيكل التمويل		
البيان	نسبة المشاركة	المبلغ
المساهمة الشخصية المقترحة	%10	238889
مساهمة إجبارية	%10	238889
مساهمة إضافية	%10	0
قرض (CNAC)	%20	477778
قرض بنكي	%70	1672223
المجموع	%100	2388890

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

الجدول رقم (07): النسب المالية

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
أموال دائمة /صافي الأصول الثابتة	1.529	1.589	2.054	3.297	-
نتائج / رقم الأعمال	0.183	0.224	0.243	0.219	0.234
نتائج /رأس المال	1.274	1.591	1.755	1.612	1.753
رأس المال / مجموع الميزانية	0.079	0.093	0.105	0.127	0.158

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

الجدول رقم (08): أهم المؤشرات المالية

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
رأس المال أو صافي الأصول	211	218	225	232	239
الموارد الدائمة	2.630	2.046	1.767	1.418	1.136
صافي الأصول الثابتة	1.720	1.290	860	430	0
رأس المال العامل	910	756	906	988	1.136
احتياج رأس المال العامل	0	−268	−346	−395	−373
النتيجة	269	347	395	374	419
قدرة التمويل الذاتي	699	777	825	804	849
رقم الأعمال	699	1.545	1.622	1.703	1.788
الاهتلاك	1.471	430	430	430	430
مجموع الميزانية	2.658	2.335	2.127	1.820	1.509

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

جدول رقم (09): الخزينة

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
الخزينة	910 دج	1024 دج	1252 دج	1383 دج	1509 دج

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على جدول أهم المؤشرات المالية المقدمة من طرف الوكالة.

حسب الترتيب المقرر الرشيد لـ 5 سنوات للتقديرات التي قدمتها لجنة التنسيق الوطنية، فإننا نستنتج ما يلي:

التغطية الكاملة من صافي الموجودات الثابتة من هيكل رأس المال مما أدى إلى رصيد رأس المال العامل الإيجابي.

هذا الهامش من السلامة غير كافي لتلبية الاحتياجات التشغيلية، من حيث النشاط حيث كان التغير في قيمة التداول كالتالي:

- السنة الأولى: 1.471.
- السنة الثانية: 1.545.
- السنة الثالثة: 1.622.
- السنة الرابعة: 1.703.
- السنة الخامسة: 1.788.

و مما تقدم سابقا نقوم بدراسة مالية للمشروع لاتخاذ القرار النهائي[1]

1- **النسبة المالية:** يكفي التعليق على نسبة التمويل الدائم:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

نسبة التمويل هامة جدا، حيث تعبر عن مدى تمويل الاستعمالات الثابتة بالموارد الدائمة، و يجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تكون المؤسسة في أمان، فمن خلال جدول النسب المالية نلاحظ أن المشروع في أمان لأن النسب أكبر من الواحد في السنوات الأربعة الأولى.

2- رأس المال العامل:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من خلال الجدول نلاحظ أن المشروع يحقق رأس مال موجب خلال السنوات الخمس، أي هناك فائض من الأموال الدائمة تزيد عن تمويل الأصول الثابتة الموجهة للأصول المتداولة و هذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمشروع و ملائمتها، و بالتالي فهو يتمتع بهامش أمان يسمح لها بمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، وبالتالي تمكن الموارد الدائمة من تغطية الأصول الثابتة.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

3- احتياج راس المال العامل:

احتياج رأس المال العامل = احتياج التمويل – موارد التمويل

= ديون قصيرة الأجل – القروض المصرفية

= (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – القروض البنكية)

نلاحظ أن المشروع في السنة الأولى لم يحقق احتياج رأس مال، أما السنوات الأربعة الأخيرة كان سالبا، وهذا يعني أن الموارد أكبر من الاستخدامات، والمشروع له فائض في الاحتياجات وهي حالة جيدة للمشروع.

4- الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الخمس سنوات التقديرية وهذا راجع إلى امتلاك المشروع نسبة جيدة رأس مال عامل، ومنه نستنتج أن الخزينة تعاني من فائض في الأموال، وهذا ليس في صالح المشروع، وبالتالي يجب على صاحب المشروع أن يستثمر أمواله في تجديد الأجهزة وغيرها.

5- نسبة التمويل الدائم:

يتضح لنا من الجدول رقم (07) أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد خلال السنوات الأولى الأربعة، ما يدل أن رأس المال العامل موجب وهذا ما يفسر لنا مدى تمويل القيم الثابتة بالأموال الثابتة، ولهذا يمكننا استنتاج أن الوضعية المالية للمشروع جيدة.

6- نسبة الهيكلة المالية:

$$\text{نسبة الهيكلة} = \frac{\text{رأس المال العامل} \times 360}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

- نسبة الهيكلة للسنة الثانية = (910×360)/ 1471 = 70× 222 يوم
- نسبة الهيكلة للسنة الثالثة = (756×360)/ 1545 = 15× 176 يوم
- نسبة الهيكلة للسنة الرابعة = (906×360)/ 1622 = 08× 201 يوم
- نسبة الهيكلة للسنة الخامسة = (1136×360)/ 1788 = 72× 228 يوم

$$\text{نسبة الهيكلة} = \frac{\text{احتياجات رأس المال العامل} \times 360}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

- نسبة التمويل الأولى: 0 يوم
- نسبة التمويل الثاني = ((268−)×360)/ 1471 = −58× 65 يوم
- نسبة التمويل الثالثة = ((346−)×360)/ 1622 = −83× 49 يوم
- نسبة التمويل الرابعة = ((395−)×360)/ 1703 = −49× 83 يوم
- نسبة التمويل الخامسة = ((375−)×360)/ 1788 = −50× 75 يوم

7- القراءة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة:

انطلاقا من الوثائق المحاسبية المقدمة (هيكلة مالية، ميزانيات، جداول حسابات النتائج، هيكلة الاستثمار...الخ) يمكننا الخروج بالقراءة التحليلية التالية:

8- القيمة المضافة:

باعتبار القيمة المضافة في التحليل المالي هي الفائض الذي تحققه المؤسسة، وهي مقدار ما أضافته هذه المؤسسة إلى ما استخدمته من موارد ولوازم مستهلكة، وكذلك من خدمات وهي المساوية رياضيا إلى: (**القيمة المضافة= الإنتاج – الاستهلاك**).

نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن القيمة المضافة للوكالة في تزايد مستمر عبر السنوات الخمس المدروسة.

حيث انتقلت القيمة من 993288 دج في السنة الأولى إلى 1227318 دج في السنة الخامسة، وهذا مؤشر إيجابي لعملية تسيير نشاط المشروع.

9- التدفق النقدي:

هو واحد من بين أهم المؤشرات المالية المعتمدة في دراسة تسيير المؤسسات، وإذا كان التدفق النقدي يعني محاسبيا الزيادة النقدية المتولدة نتيجة عمليات تشغيل لفترة معينة فهو يمثل الفائض أو الزيادة المترتبة عن سير نشاط المؤسسة خلال دورتها المحاسبية، فما تتحصل عليه المؤسسة يسمى مقبوضات وما تنفقه يسمى مدفوعات، فإذا تمت تسوية العمليات الآجلة فالمؤسسة تتحصل على زيادة السيولة وهي عامل أساسي في تمويل نشاطها.

ونلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن قيم صافي التدفق النقدي عرفت ارتفاعا خلال السنوات الثلاث الأولى على النحو التالي: 371416 دج، 449159 دج، 4974000 دج، لتعود إلى الانخفاض نسبيا في السنة الرابعة إلى 476247 دج ثم تعود إلى الارتفاع في السنة الخامسة إلى 521182 دج نتيجة للامتلاك و المؤونات المستخدمة، وهي على العموم مؤشر إيجابي في عملية تسيير المشروع لأنها تعتبر إمكانية إيجابية للتمويل الذاتي للمشروع وإمكانية تجاوزها بذلك لمختلف الأخطار المحتملة.

10- تقييم المشروع و قرار الوكالة:

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة.[1]

بالنسبة للقيمة المضافة، فقد اتضح من خلال تزايدها الطردي أن حالة المشروع يمكن أن يتحسن من سنة إلى أخرى خلال السنوات التقديرية المدروسة، وهذا يعني مزيدا من القدرة المالية على الوفاء بالديون وكذلك الاستقلالية المالية.

بالنسبة للتدفق النقدي، فقد اتضح أنه مؤشر إيجابي يعني التقدم المستمر في عمليات التشغيل (نشاط المشروع) وبالتالي ثبات الوضعية المحاسبية والمالية للمشروع، وارتفاع الأرقام بشكل متسلسل خلال السنوات الخمس المدروسة، يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي، وبذلك ترتفع إمكانية تجاوزه للحالات الطارئة والأخطار الممكن تواجدها (تقلبات اقتصادية...الخ).

بالنسبة للنسب المالية، فنسبة التمويل الدائم تشير إلى أن المشروع في أمان وتجنبه مختلف المخاطر.

انطلاقا من كل هذه المؤشرات المالية، وإضافة إلى الضمانات التي سبق لنا الاطلاع عليها وتحليل بياناتها، والتي التزم بها الزبون (م) طالب القرض، يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف القرض للزبون (م) وأن نقول:

إن البنك وبعد اطلاعه على بيانات الملف المدروس وتحليل الجداول المالية والميزانية التقديرية، وبالتنسيق مع اللجنة الخاصة بالقروض في مجمع الاستغلال الجهوي جاء قرار بقبول ملف طلب القرض للزبون (م) بتمويله مشروع تربية الأبقار، موفقا وسليما، واستوفى

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

الملف كل الشروط اللازمة بما في ذلك التجانس المعتمد من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وعملا منه على تجاوز خطر عدم التسديد بالدرجة تم فرض ضمانات بنكية على الزبون، والذي بدوره قام بالالتزام بها مما يعني استيفاء كل الشروط من الجانبين ما يجعل المعادلة البنكية متوازنة الأطراف.

وبالتالي فقد جاء قرار البنك بمنح القرض للزبون (م) في إطار البرنامج الثلاثي مع الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة قرار سليما ومضمونا.

المطلب الثالث: متابعة و تحصيل القرض

1. التسديد العادي للقرض (حالة تسديد الزبون للقرض بالصفة المتفق عليها):

- الدراسة الميدانية للقرض، أي معرفة إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض.
- إعداد محضر إثبات اقتناء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع (أي المقارنة بين الموجودات في ملفات طلب القرض المقدمة للبنك من طرف الزبون وبين الموجودات لدى الزبون التي يتم استعمالها في المشروع.
- تقديم الضمانات المطلوبة أو المتفق عليها في اتفاقية القرض.
- القيام بزيارات ميدانية دورية للتأكد من استمرارية المشروع.
- يتم تسديد أقساط القرض كل ستة أشهر (دورية سداسية) حتى نهاية القرض، وقبل موعد استحقاق القسط بـ 15 يوم يقوم البنك بإرسال للزبون رسالة تذكير ليسدد القسط في تاريخ الاستحقاق.

2. عدم استجابة الزبون (المقترض) لتسديد القرض:

بعد استلام الزبون لرسالة التذكير ووصول موعد الاستحقاق ولم يسدد القسط يوم البنك بالخطوات التالية:[1]

بعد يوم واحد من تاريخ استحقاق دفع القسط يرسل البنك إعذارا إلى الزبون في مدة لا تتعدى 15 يوما مصاحبا التأخير غرامة مالية عن كل يوم و تقدر بحوالي 7%.

- في حالة استجابة الزبون للإعذار الأول يمكن للزبون أن يستفيد من تأجيل تاريخ استحقاق القسط الأول مع تعهده بدفع الاستحقاقات المتفق عليها.
- في حالة عدم استجابة الزبون للإعذار الأول يقوم البنك بإرسال إعذار آخر للزبون قبل متابعته قضائيا عن طريق محضر قضائي.
- في حالة استجابة الزبون للإعذار الثاني تزداد الغرامة المالية.
- في حالة عدم استجابة الزبون للإعذار الأخير يقوم البنك بمحضر المعاينة ليرى السبب في عدم التسديد: إذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة الزبون فالبنك يقوم بعدة إجراءات مثلا منح قرض آخر...الخ.
- إذا كان السبب هو تهرب الزبون من تسديد أقساط القرض فإن البنك يقوم بالإجراءات التالية:

– تكوين ملف وتقديمه إلى العدالة من أجل التحصيل.

– في حالة متابعة البنك للزبون قضائيا واتضح أن هذا الأخير قد أفلس وعدم قدرته على تسديد الدين يتم الحجز على ممتلكاته (المشترات بثمن القرض وهي معدات النشاط) وكذلك الضمانات المقدمة من طرف الزبون عن طريق استصدار أمر لدى رئيس المحكمة ومصاريف الدعوة القضائية يتحملها الزبون وليس النبك.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة.

- في حالة المتابعة القضائية يمكن للزبون أن يطلب من البنك بالنظر في إعادة جدول الدين.

في حالة عدم طلب الزبون من إعادة جدول الدين يقوم البنك ببيع ممتلكاته والضمانات المحجوزة عليها لاستعادة القرض كاملا، وإذا كان ثمن ممتلكاته المباعة مضافا إليها الضمانات لم يصل إلى قيمة القرض، فإن الفارق يتحمله الزبون (المقترض) ويدفعه بأي وسيلة.

خلاصة الفصل:

القرض الشعبي الجزائر (CPA) هو شركة اقتصادية عمومية تقوم بكل الأعمال البنكية والتي تتمثل وفق القوانين الاقتصادية المعمول بها، فهي تقوم بخدمات يؤديها البنك وبالمقابل يقبض فوائد عليها.

وتقسم إلى مديرية عامة و مديريات جهوية ووكالات، والوكالة هي التي تقوم بالتعاملات مباشرة مع الزبائن في حين ينطوي عمل المديريات الجهوية والمديرية العامة في تنظيم ومراقبة أعمال الوكالة.

ووكالة القرض الشعبي الجزائري (CPA) كغيرها من الوكالات الأخرى تعتمد على أجهزة الكمبيوتر في دراسة المشاريع، ثم إرسال المعلومات الخاصة بها إلى مصلحة القرض لإتمام عملية الدراسة، حيث تنتهي حتما في الأخير بتقييم يعود بالقبول أو الرفض وذلك بدراسة تقنية المشروع الذي يعدها مكتب دراسات محاسبة معتمد وهذا الطلب من المستثمر ذاته، ثم المتابعة الإدارية ومن تحقيق الضمانات المتفق عليها مع المقترض وبعدها يتم تحصيل واسترجاع مبلغ القرض.

خاتمة عامة

إن التعرف على مفهوم المؤسسة في حد ذاتها باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وخصائصها باعتبارها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والإعلامية، كما نرى تصنيفات المؤسسة وأي شكل من الأشكال القانونية أكثر ملائمة للمؤسسات الاقتصادية والتي عرفت صعوبة في تحديد تعريف واضح وشامل لها.

رغم أهمية المؤسسات الاقتصادية وحيويتها في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء، وكذلك تطور أعدادها باستمرار فإن حل مشكل تمويلها هو تدعيم المشروع التنموي وتعظيم لقيمة المؤسسة التي ترتبط بقرارات مالية تتعلق بجانبي الاستثمار والتمويل.

ومن خلال هذه الدراسة تم التأكد من الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: صحيحة لأن البنوك لها أهمية بالغة لتنشيط كل أنواع المشاريع وذلك من خلال القروض التي تقدمها.

الفرضية الثانية: صحيحة لأن البنوك تتبع تقنيات وإجراءات محكمة في سياستها الاقراضية التي تتبعها.

الفرضية الثالثة: إن طبيعة نشاط البنوك في التمويل تجعلها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات، وهذا من خلال مخاطر التمويل التي تطرقنا إليها في الفصل النظري.

الفرضية الرابعة: صحيحة، وتتمم عميلة منح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري وفق سياسة إقراض محكمة، وذلك بدراسة تقنية للمشروع والمتابعة الادارية وتحقيق الضمانات.

نتائج الدراسة:

بناءا على ما تقدم ذكره ودراسته في ما يلي حصر أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- ✓ يعتبر البنك حلقة أساسية في تمويل مختلف المشاريع باعتباره يحقق تنمية الاقتصاد الوطني

- ✓ البنك عبارة عن وسيط بين المقترضين من خلال عملية الإقراض
- ✓ وجود صعوبات إدارية وبيروقراطية مثل كثرة وتنوع الوثائق وبطء الإجراءات الادارية، وصعوبة الحصول على السجلات التجارية، مما يعيق الكثير من الشباب الحيوي في الاندماج والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي
- ✓ صعوبة الحصول على القروض البنكية، مع طول مدة دراسة الملفات مما انعكس وينعكس على تأخر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للذين حصلوا على هذه القروض، ومن ثمة تنعكس أيضا على مناصب الشغل التي من المفروض إحداثها، فالتقصير في تمويل هذه المؤسسات يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع الدول
- ✓ فيما يخص دراسة ملفات القروض فإن هذه الدراسة يكتسيها العديد من النقص، وهذا نتيجة لقلة المعلومات والمعطيات التي تفيد البنك في التشخيص غير المالي للمؤسسة مثل المعلومات الاقتصادية كتطور الأسعار وتغير الظروف الاقتصادية ...إلخ
- ✓ اعتماد البنك على الطرق الكلاسيكية عند دراسة ملفات القروض وبالتالي انعدام بعض الطرق الحديثة التي تساهم في اتخاذ القرار الأمثل
- ✓ الضعف الملحوظ الذي تشهده الجزائر في مجال الاعلام والاتصال مقارنة مع الدول المتقدمة
- ✓ اتخاذ قرار التمويل لا يكون إلا بعد دراسة البنك للمشروع وتقييمه
- ✓ من أجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك إلى اتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية اتخاذ القرار، وكذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر في حال وقوعه.

الاقتراحات:

- ✓ على البنك اتباع سياسة أكثر صرامة على حقوقه مع الزبائن الجدد
- ✓ تطوير العلاقات بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية من أجل التبادل في الخبرات والكفاءات
- ✓ العمل على التوسع الأفقي والعمودي لاستعمال تكنلوجيا الإعلام والاتصال في القطاع المالي المصرفي، وتوعية المؤسسات الاقتصادية حتى تواكب التطورات العالمية تدريجيا
- ✓ حث البنوك وتحفيزها على توسيع الابتكارات المالية باستمرار، وتنويع المنتجات المصرفية وجعلها في صالح التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ يجب على البنك التركيز والاهتمام بالجانب غير المالي للمؤسسة
- ✓ في إطار المنافسة التي يشهدها القطاع البنكي خاصة بعد دخول بنوك أجنبية للاستثمار في الجزائر، فإنه يجب على بنك القرض الشعبي الجزائري CPA تحسين خدماته البنكية و تطويرها

آفاق البحث:

يمكن مستقبلا إثراء هذا الموضوع بدراسات مستقبلية نظرا لتجدده وتأثره بالتطورات الحاصلة في السنوات المقبلة:

- ✓ دراسة الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ التمويل الثلاثي في تمويل المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ كما يمكن التطرق لتقنيات التمويل الجديدة الناتجة عن اتباع الدول المتقدمة والتكنلوجيا العالية.

تم بعون الله عز وجل

المراجع

اولا: الكتب:

1- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الطبعة الثانية، 1996.

2- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات ومتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية،الاسكندرية،2006.

3- جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت، 1993.

4- حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، الطبعة الأولى،القاهرة،1999.

5- حمزة الشيخي ابراهيم وابراهيم الجزراري، الادارة المالية الحديثة (منهج اتخاذ القرارات)، مصر.

6- زياد رمضان، ادارة البنوك، وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006.

7- سلمان بوذياب، اقتصادية النقود والبنوك، المؤسسات الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

8- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.

9- صلاح الدين السياسي، إدارة الأموال وخدمات المصارف، دار الرسام، الاسكندرية، 1998.

10- عبد الله الطاهر، النقود والبنوك، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية، الأردن.

11- عبد المعطي رضا ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل، عمان، 1999.

12- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007.

13- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.

14- محمد شفيق حسين طيب ومحمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الادارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.

15- منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة 3، مصر، 1996.

ثانيا: المذكرات:

16- أحمد عمر سيتي وحمزة بن عيسى، مخاطر القروض المصرفية، مذكرة ليسانس في المالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2002.

17- إيدار ليندة وبهلول سهام، تقنيات و إجراءات منح القروض، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، البويرة، 2009.

18- راضية مازو و صليحة زروقي، تقنيات البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، المدية، 2011.

الملاحق

بحمد الله

الملخص:

تلعب البنوك دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة،بما تمتاز به من وظائف ما تزاوله من نشاط، إذ يمكن تلخيص أعمالها في عبارة واحدة وهي: التعامل في الائتمان و الإجار في الديون، ودورها يتمثل في حل تلك الرغبات المتناقضة القائمة بين أصاحب الفائض من الأموال وأصاحب العجز باعتبارها وسيطا لتوزيع الموارد المودعة لديها من ذوي الأموال الفائضة إلى أصحاب العجز المالي، ولتحقيق ذلك تعتمد البنوك إلى تجميع الأموال في شكل ودائع تستعملها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، ولذلك يمكن القول أن أهم أوجه توظيفات النقود من طرف البنك تتمثل في استعمالها في منح الائتمان إلى أولئك الذين يحتاجون إليه.

وتعتبر البنوك الوسيط بين الأعوان الاقتصاديين، ومن بين أهم البنوك التي تساهم في تحريك هذا الجهاز بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) وحتى يقوم البنك بتمويل المشروع يجب القيام ببعض الإجراءات.

الكلمات المفتاحية: البنوك، التقنيات البنكية، التمويل، المؤسسات الاقتصادية.

Résumé:

Les banques jouent un rôle vital dans les systèmes économiques modernes, avec la fonctionnalité de leurs propres activités, car leur travail peut se résumer en une seule phrase: traiter le crédit et le loyer de la dette, le rôle de ce qui est de résoudre les désirs contradictoires entre l'excédent de fonds et le déficit en tant qu'intermédiaires pour la distribution des ressources déposées avec eux avec des fonds excédentaires au déficit financier et, à cette fin, les banques s'appuient sur l'accumulation de fonds sous la forme de dépôts utilisés pour répondre aux besoins de financement des clients potentiels, de sorte qu'il peut être dit L'aspect le plus important du placement de l'argent de la Banque est son utilisation dans l'octroi de crédit à ceux qui en ont besoin.

Les banques intermédiaires sont parmi les agents économiques, et parmi les banques les plus importantes qui contribuent au mouvement de cet organe est la Banque de prêt du peuple algérien (CPA) et jusqu'à ce que la banque finance le projet, certaines mesures doivent être prises.

Mots-clés: banques, technologies bancaires, finance, institutions économiques.